المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ورقة تحليلية

الرتب العسكرية والترقيات الاستثنائية..
وتحديات بناء جيش ليبي موحّد
في مجتمع منقسم مناطقيًا

18 ديسمبر 2023

www.lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

الرتب العسكرية والترقيات الاستثنائية..

وتحديات بناء جيش ليبي موحّد في مجتمع منقسم مناطقيًا

ورقة تحليلية

وحدة دراسات الامن القومي

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

18 ديسمبر 2023

المحتويات

تمهيد: 5

الجيش الليبي في عهد القذافي ..... Error! Bookmark not defined.

الطبيعة التشكيلية والمهنية للمجموعات العسكرية الليبية 8

الترقيات العسكرية الاستثنائية وتأثيرها السلبي على تشكيل جيش ليبي مهني موحد..... 10

"خليفة حفتر" يمنح أبنائه رتب عسكرية بدون مؤهلات أكاديمية ومهنية..... 11

"صدام خليفة حفتر" يمنح رتبة عميد بالجيش العربي الليبي 13

"محمود حمزة" من ضابط شرطة لرتبة عميد في الجيش الليبي 14

الرتب العسكرية وشروط الحصول عليها..... 15

الشروط العامة للحصول على الرتب العسكرية 17

شروط الترقيات في القانون العسكري الليبي..... 18

الأقدمية وتقارير الكفاءة العسكرية..... 19

التأثير السلبي للترقيات الاستثنائية على المؤسسة العسكرية "الجيش الليبي"20

التوصيات: 21

تمهيد:

في ليبيا سيطرت المجموعات المسلحة التي تشكلت منذ عام 2011 على مفاصل الدولة الليبية تدريجياً، لكنهم يمرون حاليا بعملية إضفاء الطابع المؤسسي، ويصل ممثلوهم إلى المستويات العليا في المؤسسة العسكرية، يمارسون نفوذاً كبيراً على من يحدث في عملية التعيينات في المؤسسة العسكرية الليبية "الجيش الليبي"، ناهيك عن توزيع موارد وثروات الدولة الليبي، ومن المرجح أن يؤدي الدمج الناتج بين المصالح الخاصة للمجموعات العسكرية المسلحة إلى تشكيل المشهد العسكري والأمني في ليبيا لسنوات قادمة.

لقد شهدت المؤسسة العسكرية الليبية عملية توطيد بدأت منذ 2011 وتسارعت منذ ذلك الحين، بما في ذلك خلال فترات الجمود السياسي، ومن بين العديد من المجموعات المسلحة الصغيرة ظهرت تشكيلات أكبر من أي وقت مضى مع مناطق أكثر اتساعًا.

كان الرائد في هذا الصدد هو الجنرال الليبي "خليفة حفتر" الذي يسيطر على شرق ليبيا حيث عمل على حشد تحالفا من المجموعات المسلحة عام 2014، لكنه ركز بشكل فعال سيطرته على تحالفه، لكن منذ ذلك الحين واصل أبناؤه حشد القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتم دمج العديد من الميليشيات الي ما يسمي "القوات المسلحة العربية الليبية"، في وحدات تحت قيادة أبناء حفتر وأقاربه.

مع هذا المشهد لقد أصبح من الصعب تمييز معالم القطاع العسكري في ليبيا عما كان عليه قبل ثورة فبراير 2011، نظراً للتحولات الهائلة التي حدثت منذ 2011، وكان لهذا التطور تداعيات على أية محاولة للبدء بأية ترتيبات عسكرية مؤقتة وقصيرة المدى بما فيه طبيعة وتركيب المؤسسة العسكرية "الجيش الليبي"، وتعزيز قدراتها العسكرية المهنية، وكذلك جهود إصلاح القطاع العسكري على المدى الطويل.

تتقصى هذه الورقة أثر هذه التحولات وأبعادها المختلفة على توفير الحماية العسكرية للتراب الليبي، وأبرز الآثار المترتبة على محاولات إصلاح القطاع العسكري الهجين في ليبيا، كما توضح الورقة بعض النتائج التي توصل إليها الباحث في عملية إصلاح المؤسسة العسكرية.

ففي أعقاب ثورة فبراير 2011 قد ألقت الانقسامات السياسية بظلالها على المشهد العسكري الليبي وهي سمة لاتزال قائمة، حيث كانت النخب السياسية الحاكمة بعد ثورة فبراير إما عاجزة عن إدارة المشهد العسكري وخاصة في طبيعة تشكيل الجيش الليبي الذي يجب أن يعتمد بشكل رئيسي على المهنيين المدربين عسكرياً في المعاهد والكليات العسكرية، كما لم تستطع أيضاً وضع معايير منضبطة لعملية تهجين المؤسسة العسكرية الليبية "الجيش الليبي" من خلال دمج المجموعات المسلحة داخل القوات المسلحة الليبية بصورة علمية، وقد حاولت السلطات المتعاقبة في الـ 13 عاماً الماضية إخضاع معظم المجموعات المسلحة بصرف النظر عن خلفية تشكيلها.

أن تعدد الجماعات المسلحة في ليبيا والمنافسة من قبل النخبة الحاكمة على ضمان ولائها، جعلها تتحول لكيانات مؤسسية مستقلة ومتنافسة فيما بينها، ولقد اكتسبت معظم المجموعات المسلحة التي ظهرت بعد ثورة فبراير 2011 طابع مؤسسي تخصص لها الميزانيات من الدولة الليبية، لكنها في نفس الوقت تفتقد للمهنية والتدريب، والذي يجعل من الصعب تحقيق الاندماج الكامل تحت قيادة وزارة الدفاع الليبية، لما ترتبط بها بعلاقات مع النخب السياسية الحاكمة والمتنافسة في نفس الوقت، أي ان عوامل الولاء التنظيمي للدولة الليبية والأمن القومي الليبي به العديد من أوجه القصور.

هذا غير أن نوعية الأنشطة العسكرية التي تقدمها المجموعات العسكرية في ليبيا في العديد من المناطق الليبية لم تعتمد على كفاءة هذه المجموعات المسلحة أو تماسكها الداخلي والمهني، بل كانت مرهونة دائما بدرجة التجانس أو عدم التجانس الاجتماعي فيما بينها وبين المجموعات المسلحة الأخرى العاملة في المناطق المجاورة، حيث أدت الصراعات التي اندلعت داخل الجهات السياسية الفاعلة في المشهد الليبي لتبرير مشاركة المجموعات المسلحة في الصراعات الداخلية باعتبار أنها تتأثر برغبتها في حماية المجتمعات المحلية التي تنتمي لها.

أن الاندماج الاجتماعي للمجموعات المسلحة غير واضح المعالم، فهو يتطور بشكل أساسي استناداً إلى علاقة المجموعات المسلحة بالمجتمعات القبلية، فضلاً عن التقسيم الجغرافي التي يمتد نفوذها فيها، ناهيك عن ان العديد من تلك المجموعات أصبح لها مناطق نفوذ اقتصادي لا تريد ان تفقده في المناطق التي تسيطر عليه، لذلك فأننا في المركز الليبي للدراسات الأمنية العسكرية سنتناول في هذه الورقة ما يلي:

1- الطبيعة المهنية والتشكيلية للمجموعات العسكرية الليبية.

2- الترقيات العسكرية الاستثنائية وتأثيرها السلبي على تشكيل جيش ليبي مهني موحد.

3- تأثير انعدام المهنية العسكرية على الأمن القومي الليبي.

ولكي نستطيع تفكيك إشكالية المجموعات المسلحة وتأثيرها على أعادة بناء جيش ليبي موحد، من الضروري التعرف على طبيعة المؤسسة العسكرية في ليبيا في عهد "معمر القذافي"

الجيش الليبي في عهد القذافي

أن إشكالية القوات المسلحة الليبية "الجيش" عميقة وقديمة وطفحت على السطح تلك الأزمات عقب الإطاحة بنظام "معمر القذافي"، والذي كان سبباً رئيسياً في الأزمات التي تعرضت لها القوات المسلحة الليبية "الجيش الليبي"، لذلك من الضروري تفكيك تلك الأزمة لمعرفة مدى تأثيرها على المشهد الحالي.

لقد تأثرت القوات المسلحة الليبية "الجيش الليبي" التي أنشأت خصيصاً للحماية والحفاظ على سلامة الوطن والمواطن من التهديدات الخارجية، لكن خلال فترة حكم "معمر القذافي" كانت الحالة العامة للقوات المسلحة الليبية تتسم بعدم الوضوح في العقيدة العسكرية ناهيك عن ضعفٍ في الأداء رغم امتلاكها ترسانة تسليح ليست بالضعيفة، وارتبط ذلك بأيديولوجية نظام " معمر القذافي" والتي ارتكزت على مفاهيم تتعلق بعسكرة المدنيين، فيما عرف بـ "قوات الشعب المسلح".

كما تأثرت المؤسسة "الأمنية" التي تمحور دورها بمفهوم "الأمن الشعبي"، فقد تم اعتماد هذا المبدأ في وثيقة إعلان مارس 1977 ليركز على مسؤولية المواطنين الليبيين عن الأمن، وورد في الوثيقة بأن "الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، ويخضع الشعب للتدريب العسكري العام ويتم تسليحه، وينظم القانون طريقة إعداد القطاعات الحربية والتدريب العسكري العام".

لكن تلك المنهجية في تكوين القوات المسلحة الليبية "الجيش الليبي" لم تكن ناجحة من الناحية المهنية، حيث ساهمت في وجود مؤسسات تفتقد إلى الانضباط العسكري، وفي مراحل لاحقة تم تفريغ بعض تلك المؤسسات رغم هشاشتها من محتواها، خصوصاً بعد اعتماد نظام القذافي على جيش مواز تمثل في الكتائب الأمنية والعسكرية التي اعتبرت بديلاً عن المؤسسة العسكرية النظامية

"الجيش الليبي"، وتم ذلك بعد حربها مع تشاد عام 1987، وتحول المؤسسة العسكرية الي مسمي "اللجنة المؤقتة للدفاع"، وبذلك اصبح الجيش الليبي تحت مسمي "لجنة" من 1987 الي 2011 .

لقد اعتمدت الكتائب التي قام بتشكيلها "معمر القذافي" على الجوانب الأمنية المتعلقة بالدفاع على السلطة، خصوصاً بعدما أصبحت الكتائب ميليشيات قبائلية بالدرجة الأولى، يقودها أبناء وأصهار وأقارب القذافي، وحصلت على أفضل التجهيزات والتسليح مقابل القوات المسلحة الليبية "الجيش الليبي".

تسبب ما قام بها القذافي أن فقدت المؤسسة العسكرية الليبية "الجيش الليبي" القدرة على السيطرة والبقاء، في حالة تغيير النظام السياسي، مما نتج عنه المشهد العسكري الحالي في ليبيا. لكنا دعونا ننتقل إلى طبيعة التكوين العسكري في ليبيا ما بعد القذافي والتي نتناولها في المحور التالي.

الطبيعة التشكيلية والمهنية للمجموعات العسكرية الليبية

منذ سقوط نظام معمر القذافي في عام 2011، اتبعت الجماعات المسلحة في ليبيا مجموعة من المسارات، وقد تم تسريح العديد منهم تدريجياً، وظل آخرون نشطين، ومع ذلك قام آخرون بتوسيع نفوذهم، تضم بعض الجماعات المسلحة التي تسيطر على السلطة حالياً عدداً قليلاً من المقاتلين من الحرب الأهلية عام 2011.

ومع استمرار الصراعات على السلطة المحلية منذ عام 2012، قبل أن تؤدي الجولة الثانية من الحرب الأهلية إلى انقسام الحكم في عام 2014، ومنذ ذلك الحين تطور قطاع العسكري في ليبيا بشكل ملحوظ.

ففي الشرق ظهر تحالف يعرف باسم القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة " خليفة حفتر"، باعتباره الفاعل السياسي والأمني والاقتصادي المهيمن، وفي الغرب عززت المجموعات المسلحة سيطرتها على طرابلس، على الرغم من تقويض هذه السيطرة للبعض من تلك المجموعات المسلحة لاحقًا، بسبب الاقتتال فيما بينها خاصة بعد انتهاء حرب طرابلس 2019-2020.

أما حكومة الوحدة الوطنية التي يوجد قرها في العاصمة، طورت هذه المجموعات مصالحها الاقتصادية إلى حد كبير من خلال الوصول المميز إلى موارد الدولة، إلى جانب قوات من مصراتة والزنتان وغيرها من المدن الساحلية الشمالية الغربية، للحفاظ على موقعهم وامتيازاتها.

ام في الجنوب الليبي حيث غذت الصراعات المحلية المتفرقة العسكرة منذ عام 2011، فقامت العديد من المجموعات المسلحة، والتي عادةً ما تسعى للحصول على رعاية من الدولة والهيئات الأمنية في الشمال، قد فضلت العديد من هذه المجموعات التعامل مع القوات المسلحة العربية الليبية في الشرق، مما مكن الأخيرة من تجنيد عدد كبير من المقاتلين الجنوبيين للمشاركة في الحرب على الغرب الليبي، وظلت تحالفات المقاتلين من كل جانب منقسمة إلى حد كبير على نفس الخطوط التي كانت عليها في عام 2011، على الرغم من أن تحالفاتها تأثرت بتطورات الفترة الأخيرة من عام 2014.

ظهرت المجموعات المسلحة في ليبيا خلال فترة الحرب ضد القذافي والتي عرفت باسم "كتائب الثوار" وانضم أليهم عدداً كبيراً من ضباط الجيش الذين انشقوا عن نظام القذافي، وأخذوا على عاتقهم تدريب كثير من المدنيين الذين انخرطوا في صفوف تلك المجموعات، وتأسس عدد كبير من تلك المجموعات بحسب المدن والمناطق، وبعضها على أساس قبلي، وشاركت معظمها في القتال ضد جيش القذافي وكتائبه، ومع بدء معركة تحرير طرابلس في 20 أغسطس 2011 برزت كتائب الثوار التي جاءت من مدن أخرى للسيطرة على طرابلس العاصمة، وتألفت من مدنيين وعسكريين، وتعزز دور هذه المجموعات مع الغياب الكامل للجيش الليبي والأجهزة الشرطية، إذ أخذ بعضها على عاتقه دور الجيش والشرطة.

مما سبق نستنتج أن غالبية أعضاء المجموعات المسلحة في ليبيا لم تكن لديهم خلفية عسكرية بل إن معظمهم من المدنيين الذين شاركوا في القتال ضد قوات معمر القذافي، وبالتالي نتاج عن هذه المجموعات المسلحة ركائز للقيادة والسيطرة لكنها لا تعتمد في المجمل على المهنية العسكرية المنضبطة، حيث أصبح العديد من المدنيين الذين لم يتلقوا أي تدريب أكاديمي عسكري قادة لتلك المجموعات، ونتيجة لذلك انعدمت أسس المهنية المتبعة في الجيوش النظامية وأصبح أصحاب النفوذ في تلك المجموعات هم القادة الذي يستطيعون تحريك تلك المجموعات في الأعمال

العسكرية، والتي كانت اغلبها داخلية وبين بعضها البعض، حيث لم تكن هناك تهديدات خارجية حقيقية.

الترقيات العسكرية الاستثنائية وتأثيرها السلبي على تشكيل جيش ليبي مهني موحد

لقد عمت حالة من الفوضى العسكرية بعد سقوط نظام القذافي حيث انقسم جيش القذافي بين مؤيد له ولنظامه وبين منشق عنه، مما تسبب في حالة من الفوضى لما تشهدها ليبيا من قبل.

فبعد سقوط النظام تشتت الجيش الليبي ما بين حالتين: الأولى هروب بعض قيادات الجيش الليبي الموالية للقذافي أما للخارج أو للداخل والاحتماء بالقبيلة التي ينتمي إليها، وما بين قيادات عسكرية منشقة عن نظام القذافي قادة مجموعة هجينة من المدنيين والعسكريين الذين شاركوا عسكرياً في مواجهة نظام القذافي، مما تسبب في إشكاليات عميقة تواجهها المؤسسة العسكرية الليبية "الجيش الليبي" والتي منها:

1- ظهور مجموعات مسلحة بقيادة مدنيين شاركوا في حرب القذافي تفتقد للمهنية العسكرية.
2- ظهور قيادات عسكرية مهنية لكنها تقود مجموعة من المدنيين الذين يفتقدون للمهنية العسكرية.
3- هيمنة النزعة المناطقية والقبلية في القرارات العسكرية للمجموعات المسلحة في ليبيا.
4- افتقاد الجيش الليبي للمقاتلين المدربين والمهنيين، نظراً لانضمام العديد من العسكريين لمجموعات مسلحة يقودها مدنيون.
5- حصول العديد من القيادات المدنية على ترقيات ورتب عسكرية بصورة غير مهنية.
6- أصبح عامل الجهوية والقبلية والعائلية هو المسيطر في منح الرتب العسكرية.

للإيضاح أكثر، سوف نضرب مثالين على أهم الإشكاليات التي تواجهها المؤسسة العسكرية الليبية. وحتى نكون أكثر أنصافاً فسيكون المثالين الأول: من المنطقة الشرقية التي يسيطر عليها عسكرياً الجيش العربي الليبي بقيادة خليفة حفتر، والثاني: من المنطقة الغربية والتي يسطر عليها مجموعة مسلحة تابعة للمجلس الرئاسي الليبي وحكومة الوحدة الوطنية بقيادة "محمد المنفي، عبد الحميد الدبيبة" على التوالي وتتعلق بالترقيات الاستثنائية التي يمنحوها لقادة المجموعات المسلحة.

"خليفة حفتر" يمنح أبنائه رتباً عسكرية دون مؤهلات أكاديمية ومهنية

خليفة بلقاسم حفتر هوَ ضابط عسكري ليبي وقائدُ ما يُعرف بالجيش العربي الليبي منذُ عام 2014، في الثاني من مارس 2015؛ عُيّن حفتر قائداً للقوات المسلحة الموالية لمجلس النواب، خدمَ في الجيش الليبي تحت قيادة معمر القذافي وشاركَ في انقلاب عام 1969 الذي أوصل القذافي إلى السلطة، بحلول عام 1987؛ أُسر حفتر أثناء الحرب ضد تشاد وذلك بعدما نصبت القوات التشاديّة فخًا أوقعتهُ به، أثناءَ احتجازه شكّل هو وزملاؤه مجموعة ضباط على أمل الإطاحة بالقذافي فيما بعد، أطلق سراحه في عام 1990 وذلك بعد صفقة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، قضى ما يقربُ من عقدين في مدينة لانغلي بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة وهناك حصلَ على الجنسية الأمريكية، في عام 1993؛ وأثناء إقامته في الولايات المتحدة أُدين حفتر غيابياً بجرائم ضد الجماهيرية وحُكم عليه بالإعدام.

لقد شغلَ حفتر مناصب عليا في القوات التي أطاحت بالقذافي في الحرب الأهلية عام 2011؛ وبعدَ ثلاث سنوات أصبحَ القائد العام للجيش العربي الليبي والذي كان مُعترفًا بهِ من قبل شريحة واسعة من الشعب على أنّه جيش البلاد، لكنّ حفتر ادّعى في نفس السنة أنّ المؤتمر الوطني العام قد رفضَ التخليّ عن السلطة فشنَ حملة عسكرية ضدّ المؤتمر وحلفائه، في إعلان متلفز الانقلاب علي كل السلطات القائمة و إيقاف العمل بالإعلان الدستوري في منتصف فبراير 2014 ، ودعي مع حملته العسكريّة تلك بإجراء انتخابات من أجل تعيين سلطةٍ بديلة عن المؤتمر الوطني العام، لكنّ الأمور تطورت سريعًا فدخلت ليبيا مُجددًا في حرب أهلية ثانية.

مما سبق نستنتج أن حفتر لديه مؤهلات عسكرية قد تسمح له لمعرفة شروط الترقيات العسكرية وفقاً لمعايير الترقيات العسكرية، لا نقول كما هو متبع في جيوش الدول التي تتبع المهنية، ولكن وفقاً للقوانين العسكرية الليبية الخاصة بالترقيات داخل المؤسسة العسكرية الليبية، لكنه خالف وشاركه في ذلك مجلس النواب الليبي بقيادة عقيلة صالح وذلك من خلال:

- قام مجلس النواب بالمخالفة للقوانين والأعراف العسكرية في مارس 2015 بمنح اللواء خليفة حفتر رتبة فريق أول متعدياً رتبة الفريق التي تسبق رتبة الفريق أول، فوفقاً للقانون رقم 40 لسنة 1974 بشأن الخدمة في القوات المسلحة الليبية تتكون الرتب العسكرية للضباط بالترتيب من الأدنى فالأعلى كالتالي:

1- ملازم ثان.

2- ملازم أول.

1- نقيب.

2- رائد.

3- مقدم.

4- عقيد.

5- عميد.

6- لواء.

7- فريق.

8- فريق أول.

9- مشير.

- في شهر سبتمبر 2016 أصدر مجلس النواب الليبي برئاسة "عقيلة صالح" رتبة "مشير" لـ خليفة حفتر، وجاء ذلك بعد سنة ونصف من ترقيته لرتبة فريق أول، وبصرف النظر على ترقية "خليفة حفتر لثلاث رتب في أقل من سنتين وهذا مخالف، ولكن برغم أنه مخالف للأعراف العسكرية المتبعة في معظم جيوش العالم، لكنها في الحقيقة حتى نكون منصفين تستثنى الترقيات من رتبة عقيد فأعلى للأحكام والقزانين عن الرتب الأقل من ذلك، فوفقاً لقانون رقم40 لعام 1974 وخصوصا في المادة 18 والتي جاء فيها:

"الترقية من رتبة عقيد فأعلى

1- تكون ترقية الضابط من رتبة عقيد فأعلى بالاختيار دون التقيد بأي قيد زمني وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من القائد العام للقوات المسلحة.

2- ويحال إلى التقاعد من يتخطى في الترقية إلا إذا رغب في الاستمرار في الخدمة ووافق القائد العام على ذلك.

3- ولا يسري حكم الفقرة السابقة إذا كانت الترقية لشغل منصب القائد العام أو رئيس الأركان العامة أو أحد نوابه.

يتضح من سياق الترقية الثانية لـ خليفة حفتر" أنه هو من قام بترقية نفسه لرتبة مشير وفقاً لنص المادة سابقة الذكر، حيث أنه كان القائد العام للقوات المسلحة، حيث أختاره مجلس النواب الليبي عام 2015 قائد عام للقوات المسلحة الليبية.

لكن المخالفة الأكثر شذوذاً ليست ترقية خليفة حفتر لرتبة فريق أول ثم مشير بل ما قام به من ترقيات عسكرية لأبنائه غير العسكريين في الأساس، ولم يتنموا من قبل للمؤسسة العسكرية الليبية "الجيش الليبي".

حيث قام خليفة حفتر بترقية استثنائية لـ138 ضابطا ومن بينهم العديد من أفراد عائلته، مثل ولديه خالد و صدام حفتر، حيث تمت ترقيته "خالد" من رتبة عميد إلى رتبة لواء، علاوة على ذلك، تم تعيين خالد حفتر في يوليو الماضي قائدا لـ "الوحدات الأمنية" الجديدة، وهي جزء من كتيبة خالد بن الوليد، إحدى أقوى الجماعات المسلحة المنضوية تحت مظلة قوات حفتر، أيضًا أيوب الفرجاني، صهر رجل برقة القوي، وابن عمه، باسم الفرجاني، وكذلك اليد اليمنى للمشير الميداني فرج اقعيم، حصلوا على ترقية من عقيد إلى رتبة عميد.

"صدام خليفة حفتر" يمنح رتبة لواء بالجيش العربي الليبي

قام خليفة حفتر بترقية ابنه "صدام خليفة حفتر" لرتبة لواء نشأ "صدام حفتر" آخر أبناء خليفة حفتر الـ6 في بنغازي مع والدته، من مواليد عام 1991، لا يُعرف سوى القليل عن شبابه، باستثناء أنه ليس لديه شهادة الثانوية العامة، يظهر في وسائل الإعلام الدولية على أنه خليفة والده في برقة لرئاسة القوات المسلحة العربية الليبية، على غرار سيف الإسلام القذافي، يستمد جزءًا كبيرا من قوته من أحد أهم وأقوى مكونات القوات المسلحة وهو اللواء طارق بن زياد، حيث يعد الجناح العسكري له، يتورط في تهريب الوقود والذهب والخردة، والهجرة غير الشرعية لتحقيق الأرباح، واستخدامها أيضا ورقة للضغط على أوروبا، تتهمه الأمم المتحدة باستلائه علي أموال طائلة من مصرف ليبيا المركزي فرع بنغازي في 2017، فيما ذكرت منظمة العفو الدولية ارتكابه "بعض المجازر" في الشرق الليبي، كما يخلو من الرتب والشهادات العسكرية، ومع ذلك كانت ترقياته سريعة.

كان صدّام في أغسطس 2023 ضمن 20 ضابطاً من قوات حفتر، أغلبهم من لواء طارق بن زياد، منخرطون في دورة تدريبية تنظمها كلية القيادة والأركان بالجيش المصري، لكنه قطع مشاركته في

الدورة وعاد على عجل إلى الرجمة، مقر والده العسكري للانضمام لمحادثات الوفد الروسي رفيع المستوى بقيادة نائب وزير الدفاع الروسي يونس بك يفكوروف.

"محمود حمزة" من ضابط شرطة لرتبة عميد في الجيش الليبي

في نوفمبر 2023 قام عضو المجلس الرئاسي القائد الأعلى للجيش الليبي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة وزير الدفاع عبد الحميد الدبيبة بترقية آمر اللواء 444 قتال العقيد محمود حمزة إلى رتبة عميد.

قبل سقوط نظام معمر القذافي عام 2011 لم يكن محمود حمزة الذي يحمل الآن رتبة عميد، والذي يعَّد أحد أبرز المقربين من رئيس حكومة الوحدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، سوى مجرد شخص مدني، لا يتمتع بأي خلفية عسكرية أكاديمية، حيث تحول إلى أحد المقاتلين للإطاحة بنظام القذافي.

ومن المفارقات أن حمزة، تدرج في الرتب بعد مُنحه رتبة ملازم في الشرطة، والتحق بقوة الردع، وعمل ناطقاً باسمها، وشغل حمزة منصب الرجل الثاني في جهاز الردع الخاص، وارتبط اسمه بالفرقة "20-20" وهي إحدى فرق الجهاز، وتعد بمثابة قوات النخبة بداخله، وشارك من خلالها في الاعمال القتالية في حرب 2019-2020.

وبعد انفصاله عن قوة الردع، أسس قوة عسكرية تحت مسمى "اللواء 444" وتتبع وزارة الدفاع، تمكنت من السيطرة على مساحة كبيرة من ضواحي طرابلس، وصولاً إلى مدينة ترهونة وبني وليد حتى جبل نفوسة غرباً، وتخوم مدينة الشويرف جنوباً، وهذه المساحة الشاسعة جعلت القوة تتموضع بشكل ممتاز على الساحة العسكرية في ليبيا.

ويعدّ "اللواء 444" من أكثر القوى العسكرية كبيرة والتي لا يستهان بها، تنتشر معظم قواته جنوب العاصمة، كما تسيطر على مدن بارزة في غرب ليبيا، وتحديداً ترهونة وبني وليد، وتقوم بتأمين أجزاء واسعة من الطريق الرابط بين العاصمة وجنوب البلاد.

صعد نجمه قبل عامين بعدما اقتحمت مجموعة من "اللواء 444" منزل آمر منطقة طرابلس العسكرية، عبد الباسط مروان، بعد أقاله الدبيبة مروان من منصبه.

وجديرا بالذكر فأن، مثل هذه القراءات مهمة وتسير في ركاب رغبة صدّام في تولي منصب القيادة في الجيش العربي الليبي، فقدرة صدّام حفتر المدني الذي يبلغ من العمر 32 عاماً الذي تحوّل إلى عسكري وترقى في الرتب العسكرية بسرعة صاروخية حتى صار اليوم لواء ، رغم افتقاده للمؤهلات وبالمخالفة للقوانين العسكرية الليبية، فكيف لشاب لم يتجاوز 32 عاماً أن يمنح رتبة لواء؟، وفي المقابل أيضا نجد "محمود حمزة" الذي تحول من ضابط شرطة بعد ثورة 2011 برتبة ملازم أول في جهاز الردع، لرتبة عقيد في اللواء 444، ثم تمت ترقيته مؤخراً لرتبة عميد.

يتضح مما سبق أن صدام حفتر، محمود حمزة حيث تم ترقية الأول لرتبة لواء من قبل والده خليفة حفتر القائد العام للجيش العربي الليبي في المنطقة الشرقية، وتم ترقية الثاني الي رتبة عميد من قبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة والقائم بأعمال وزير الدفاع في المنطقة الغربية، قد تسبب العديد من الإشكاليات داخل المؤسسة العسكرية الليبية، فصدام لم يحصل على دورات عسكرية تؤهله للرتبة الممنوحة له كما أن سنه لا يسمح له بالرتبة العسكرية المرقي لها.

كما أن محمود حمزة وإن كان قد حصل على دورات عسكرية في مؤسسة الشرطة، فهذا لا يمنحه حق الانضمام للقوات المسلحة الليبية برتبة عميد حتى وإن حصل على بعض الدورات، فسنه لا يتناسب مع الرتبة العسكرية المرقى لها.

فوفقاً للقانون العسكري الخاص بالترقيات في معظم الجيوش في دول العالم تأخذ شرط الأقدمية وعدد سنوات العمل قبل ترقية أي ضابط من رتبة إلى رتبة أعلى، لكن في ليبيا يضرب بالأعراف والقوانين العسكرية عرض الحائط.

وجديرا بالذكر فأن، هذا الامر ينطبق على عدد من قادة المليشيات في المنطقة الغربية والشرقية والذين تمت ترقيتهم الي رتبه عقيد او ما دونها وهم ليس لهم أي علاقة بالمؤسسة العسكرية او الشرطية، فقط شاءت الاقدار ان يكونوا علي راس مليشيا مسلحة تسيطر على منطقة جغرافية ما.

الرتب العسكرية وشروط الحصول عليها

تعتبر الرتب العسكرية هي نظاماً من العلاقات الهرمية في القوات المسلحة، حيث يكون لكل رتبة شارتها الفريدة الخاصة بها والتحية المرتبطة بها، يتم تصنيف الرتب حسب مستوى المسؤولية والسلطة والأجور التي تصاحبها، عادةً ما يكون لدى المؤسسة العسكرية تسلسل قيادي، حيث يكون

لكل فرد رتبة محددة تحدد دوره ومسؤولياته ومساءلته، قد تشمل الرتب الأعضاء المجندين وضباط الصف والضباط المفوضين، تتم الإشارة إلى الرتب عادةً برموز مثل النجوم أو الخطوط أو أي شارات أخرى، ويتم تمييز العسكريين في كل رتبة حسب درجات رواتبهم، والتي يتم تحديدها حسب مستوى تعليمهم وتدريبهم وخبرتهم.

تحدد الألقاب التنظيمية في الجيش صلاحيات العسكريين ومسؤولياتهم، وبالتالي التراتبية التي تحكم أفراد الجيش وعناصره والتي بموجبها يتم تحرّكه ويتحدد دوره، ومن الثابت أن الرتبة العسكرية، أيا تكن تعتبر من الأنظمة التي ابتكرت لتحديد العلاقات المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين والدور الذي يضطلع به كل منهم، وعمق العلاقة القائمة بين أفراده ومكوناته على اختلافها.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن لكل دولة من الدول أنظمتها الخاصة بتحديد الصلاحيات والواجبات المتعلقة بكل رتبة من الرتب العسكرية، كما أن لكل دولة قوانينها الخاصة بتحديد أوقات التدرج والترقية من رتبة إلى أخرى، وشروط منح الرتب وتجريد حاملها منها، وسنعرض فيما يلي معاني رتب الضباط من رتبة ملازم إلي رتبة لواء.

الملازم: إنه الشخص الذي يلزم الشيء ولا يفارقه، أما سبب التسمية فيعود إلى أنه يلازم فصيله ولا يفارقه، وهو اليوم يشغل منصب آمر الفصيلة، وفي المصطلح اللغوي للكلمة لزم الشيء، أي ثبت عليه، وفي اصطلاح العلماء ما يمنع انفكاكه عن الشيء.

النقيب: هو شاهد القوم وضمينهم وعريفهم أي كفيلهم ورأسهم، لأنه ينقّب أحوالهم ويعرفها، وهو الذي يتقصّى أحوال قومه، وهو الرئيس الأكبر، وقيل له نقيبًا لأنه يعرف دخيلة أمر القوم ويعلم مناقبهم وهو الطريق إلى معرفة أمورهم.

الرائد: هو الذي يرتاد المواقع والمواضع الملائمة لنزول العسكر ويضطلع عادة بمهمة التعرف على منطقة إقامتهم وإعداد هذه المنطقة لنزول القوات بها وإقامتهم فيها، مع تنظيم إجراءات الحيطة والأمن الاحترازية لحماية القوات. ويقال راد الأرض أي تفقّد ما فيها من المراعي والمياه ليرى ما إذا كان صالحًا النزول فيها.

المقدم: هو الآمر الذي يتقدم الطليعة من الجيش وقد أطلق العرب على المقدم تسمية «آمر الكردوس» الذي يقود ألف مقاتل، وقد عرف قديمًا باسم «مقدم العسكر».

العقيد: عقيد القوم زعيمهم الذي يمسك بخيط العقد وهو لقب أطلق على الضابط الذي كان يتولى عدة سرايا مؤطرة في تشكيل كان يعرف باسم «الرتل»، أي الطابور. أما سلطته فقد وضعت على فوجه باسم «السلطة الفوجية».

العميد: إنه لغةً السيد المعتمد عليه في الأمور أو المعمود إليه، وعميد القوم سيدهم وسندهم الذي يعمدون إليه في الحوائج، ويقال: استقام القوم على عمود رأيهم أي على الوجه الذي يعتمدون عليه.

اللواء: هو كبير القادة الذي توكل إليه مهمة تسيير الجيش وإدارته في السلم والحرب، وأصله «مير لواء» أي أمير الجيش، وقد استعملت لفظة الأمير في معنى من يتولى إمارة الجيش وهو الذي يقود عشرة آلاف مقاتل.

الشروط العامة للحصول على الرتب العسكرية

الرتب العسكرية كما ذكرت ترتيباً هرمياً للقادة العسكريين في القوات المسلحة وتختلف من دولة لأخرى، وعادة ما تكون الرتب العسكرية متدرجة من الرتب الأدنى إلى الرتب الأعلى، بعض الأمثلة على الرتب العسكرية تشمل: الجندي، رقيب، ملازم، ملازم أول، نقيب، رائد، مقدم، عقيد، عميد، لواء، فريق، فريق أول، مشير.

وشروط الحصول على الرتب العسكرية تختلف أيضًا من دولة لأخرى، وتعتمد على النظم والقوانين العسكرية لكل دولة، عادةً ما تشمل الشروط العامة للحصول على الرتبة العسكرية ما يلي:

1- التدريب العسكري والتأهيل: يتطلب الحصول على الرتبة العسكرية تدريبًا عسكريًا مكثفًا وتأهيلاً على المهارات العسكرية الضرورية.
2- الخبرة والتجربة: قد يتطلب الحصول على الرتبة العسكرية الخبرة العملية والتجربة العسكرية في مجال القيادة والإدارة.
3- الانضباط والسلوك الحسن: يجب أن يكون لدى الشخص سجل حافل بالانضباط والسلوك الحسن والاستمرارية في الوفاء بالمتطلبات العسكرية.
4- الشهادات والتعليم: قد يتطلب الحصول على الرتبة العسكرية وجود شهادة تعليمية معينة أو تدريب متخصص في مجال معين.

5- القدرة البدنية والصحية: يجب أن يكون لدى الشخص القدرة البدنية والصحية الجيدة للتعامل مع متطلبات الخدمة العسكرية.

6- الولاء: يجب أن يكون الشخص وفيًا وملتزمًا بالدولة والقوانين والمبادئ العسكرية.

7- أما بخصوص الرتب القيادية فيجب أن يحصل الضابط على دروة القيادة والأركان من إحدى مؤسسات التعليم العسكري ولا يعني هذا تجاوز سنوات الترقية حتى رتبة عقيد.

هذه الشروط العامة في معظم الجيوش المهنية حول العالم، وقد تختلف الشروط الدقيقة والمتخصصة بناءً على النظام العسكري لكل دولة.

شروط الترقيات في القانون العسكري الليبي

ففي القانون العسكري الليبي رقم 40 لعام 1974 الذي ينص على في الفصل الأول الخاص بترقية الضباط داخل المؤسسة العسكرية الليبية في المادة 17 والتي جاء فيها:

ترقية الضباط حتى رتبة عقيد:

تكون ترقية الضباط حتى رتبة عقيد بالأقدمية متى استوفوا الشروط الآتية:

1- قضاء المدد التالية على الأقل في الرتبة المرقى منها:
- من ملازم ثان إلى ملازم أول ثلاثون شهراً.
- من ملازم أول إلى نقيب ثلاث سنوات.
- من نقيب إلى رائد خمس سنوات.
- من رائد إلى مقدم أربع سنوات.
- من مقدم إلى عقيد خمس سنوات.

2- ثبوت اللياقة الصحية.

3- أن تكون تقارير الكفاءة مرضية.

4- ألا يكون قد صدر ضد الضابط حكم نهائي بالإدانة من المحاكم العسكرية خلال السنة السابقة على الترقية أو عوقب خلال هذه السنة تأديبياً خمس مرات.

5- اجتياز امتحان الترقية المقرر أو الحصول على التأهيل الذي تحدده رئاسة الأركان العامة وذلك بالنسبة إلى الضابط الأدنى من رتبة مقدم.

6- أن توجد رتب شاغرة.

كما لا يجوز الترقيات الاستثنائية من قبل القائد العام للجيش كما جاء في المادة 20 من القانون رقم 40 لعام 1974 ألا بتجاوز مدته سنتين في المرة الواحدة، وأربع سنوات طوال مدة خدمته وذلك في إحدى الحالات الآتية:

1- إذا اشترك في حرب أو في أي حركات فعلية أخرى أو قام بأعمال مجيدة لحماية ثورة الفاتح من سبتمبر أو أعمال أولت القوات المسلحة شرفاً وفخراً أو دفعت عنها خطراً وشهد رؤساؤه بذلك.
2- إذا حصل على شهادة الأركان.
3- إذا كان متحصلاً على شهادة جامعية أو عالية معترف بها في الجمهورية العربية الليبية وذلك قبل التحاقه بالكلية العسكرية.

الأقدمية وتقارير الكفاءة العسكرية

أن الحصول على الرتب العسكرية في كل الجيوش في العالم لها ضوابط مرتبطة بالأقدمية وتقارير الكفاءة العسكرية، والتي بموجبها يحصل الضباط على الترقيات للرتب الأعلى، وليبيا كمثلها من الدول يجب أن تكون الترقيات ومنح الرتب العسكرية فيها مرتبط للأقدمية وتقارير الكفاءة.

ففي المادة 11 في الفصل الأول من الباب الثالث في القانون رقم 40 لعام 1974 نص على أنه "تعتبر الأقدمية في الرتبة من تاريخ التعيين فيها أو الترقية إليها وإذا عين أو رقي اثنان أو أكثر في تاريخ واحد، حددت أقدميتهم في حالة التعيين لأول مرة حسب تاريخ التخرج فإن تساووا قدم الأسبق في الترتيب أو الأسبق في تاريخ الالتحاق بالقوات المسلحة أو الرقم العسكري حسب الأحوال، أما في حالة الترقية فتحدد الأقدمية على أساس الأقدمية في الرتبة أو الرتب السابقة".

أما المادة 15 من الفصل الثاني من الباب الثالث للقانون رقم 40 للعام 1974 ينص على " أنواع تقارير الكفاءة يخضع الضباط حتى رتبة عميد لنظام تقارير الكفاءة وتحدد أحوال إعداد التقارير على النحو الآتي:

1- يعد تقرير كفاءة سنوياً عن كل ضابط.
2- يعد تقرير كفاءة مختصر للضباط الذين يعهد إليهم بواجبات خاصة.

3- لرئاسة الأركان العامة أن تضع تقارير خاصة للتوصية بتولي القيادة والمناصب الرئيسية الأخرى أو للتوصية بمنح الأوسمة والأنواط وغير ذلك.

4- يجوز في الأحوال الاستثنائية كتابة تقرير خاص في أي وقت وذلك بناء على طلب الرؤساء أو إذا رأى الأمـر المبـاشر أن الضابط غير صالح للخدمة بأي وجه من الوجوه.

5- يحدد القائد العام بقرار منه بناء على اقتراح رئيس الأركان العامة الإجراءات الخاصة بإعداد تقارير الكفاءة ودرجاتها النهائية والأسس التي تتبع في وضعها.

التأثير السلبي للترقيات الاستثنائية على المؤسسة العسكرية "الجيش الليبي"

رغم أن ليبيا تشهد حالة من الصراع العسكري والسياسي فإن هناك كثيرا من المناصب والرتب العليا داخل المؤسسة العسكرية تؤثر بالسلب على المؤسسة العسكرية الليبية، في مشهد لم تعشه ليبيا قبل عام 2011، حيث إنها خارج الهياكل التنظيمية وخارج الضوابط المهنية، ترهق الموازنات المالية للدولة الليبية بسبب قوة الامتيازات التي تمنح لهذه المناصب، والتي تأتي عن طريق النخب السياسية من دون مؤهلات مستحقة، وإنما عن طريق المحاصصة والمحسوبية.

إن من أكثر المآسي في ليبيا ما بعد 2011 قضية الرتب والترقيات العسكرية الاستثنائية الممنوحة لأفراد غير مستحقين لها ،مما سبب بمجموعة من الظواهر السلبية التي تؤثر على إعادة بناء الجيش الليبي المهني الموحد الذي يحافظ على الأمن القومي الليبي والحدود الليبية والتي منها:

1- ترهل المؤسسة العسكرية "الجيش الليبي" بكثرة الرتب العسكرية العليا.

2- عدم كفاءة القادة لعدم حصولهم على المؤهلات الأكاديمية والتدريبية لمناصبهم القيادية العسكرية.

3- وجود حالة من الاختلاف والنزاع بين ضباط الجيش بسبب عدم تفعيل معايير الأقدمية وتقارير الكفاءة.

4- صغر أعمار الحاصلين على الرتب العليا لا يؤهلهم لقيادة قواتهم بسبب ضعف المهنية العسكرية.

5- عدم حصول القيادات التي تمت ترقيتها لرتب عليا على دورة الأركان العسكرية، يجعلهم غير مؤهلين مما يؤثر بالسلب على كفاءة الجيش الليبي.

6- الرتب العليا تعطي صلاحيات وسلطات، فبالتالي قدرة على السيطرة والتحكم في القوات مما قد يسب مستقبلا في المزيد من الانشقاقات مثل حالة "قوات الدعم السريع ي السودان وانشقاقها عن الجيش السوداني".

7- انعدام عدم ثقة الضباط والجنود بالقيادات لعلمهم بحقيقة ترقيتهم.

8- أغراء صغار الضباط في الفصائل الصغيرة للانشقاق عن قواتهم الرئيسة للحصول على المزيد من المزايا مثل حالة محمود حمزة حينما أنشق على قوات الردع بقواته التي تحت أمرته وانشاءه للواء 444.

9- المزيد من حالة الانقسام المجتمعي والسياسي، لأن عماد تكوين المجموعات المسلحة يعتمد على العامل الجهوي والقبلي مما يؤدي في حالة الصراع السياسي على السلطة لمزيد من الانشقاقات داخل المؤسسة العسكرية.

التوصيات:

إيماناً بمسؤوليتنا تجاه المؤسسة العسكرية الليبية "الجيش الليبي" ولضمان وحدته وكفاءته المهنية والعسكرية فأننا في المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية ووفقاً لما سبق نستعرض بعض الإجراءات التي نرى أنه من الضروري اتخاذها للوصول بالجيش الليبي لمستوى عالي من القدرة القتالية، التي يستطيع من خلالها الحفاظ على حدود ومقدرات الدولة الليبية، ناهيك عن الحفاظ على الأمن القومي الليبي من التهديدات الداخلية والخارجية، والوصول على المدى المتوسط والبعيد لجيش ليبي مهني موحد يرعى الديمقراطية ويحافظ عليها لذلك نرى الآتي:

1- العودة لتفعيل قانون رقم 40 لسنة 1974 م بشأن الخدمة في القوات المسلحة الليبية وعدم مخالفته أو التحايل على بنوده.

2- إيقاف الترقيات العسكرية الاستثنائية للمدنيين السابقين الذين يشغلون مناصب قيادية بالمجموعات المسلحة.

3- تفعيل الفوري لنظام الأقدمية وتقارير الكفاءة اللازمة لمنح الرتب العسكرية.

4- دمج أفراد المجموعات المسلحة من غير العسكريين من خلال توزيعهم على الوحدات الرسمية التابعة للجيش الليبي.

5- منح رتب عسكرية لأفراد المجموعات المسلحة المدنيين "جندي. جندي أول. نائب عريف. عريف. رئيس عرفاء سرية، رئيس عرفاء وحدة" وفقاً لمعايير وتقارير الكفاءة التي يقوم بأعدادها وتقيمها العسكريين داخل وزارة الدفاع الليبية.

6- تضعيف الرتب العسكرية لجميع قادة المجموعات المسلحة الغير عسكريين لرتبة ملازم ثاني وملازم أول ونقيب، بالتزامن مع خوضهم دورات التأهيل المناسبة لهذه الرتب.

7- تخفيض المزايا المالية الممنوحة للرتب العسكرية العليا.

8- العمل على توحيد الجيش الليبي تحت قيادة موحدة وجذب الاعتراف الدولي بها.

9- أنشاء المعاهد العسكرية لضباط الصف المعلمين، لتأهيل أفراد الجماعات المسلحة من المدنيين.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info